التحليل المكاني لتمكين حال المرأة في العراق

د. وسن كريم عبد الرضا م. مناف محمد السوداني.

جامعة بغداد /كلية التربية (ابن رشد)/ قسم الجغرافية

ملخص البحث

تمثل قضايا النوع الاجتماعي أحدا أهم المحاور التي تركز عليها الحكومات والتي تعنى بتمكين المرآة وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحيث تكفل مساهمتها في عملية التنمية المستدامة الشاملة .

من الأمور المسلم بها والتي تشكل الدعامة الأساسية في ترسيخ البنى التحتية للمجتمعات الأنسانية المتحضرة والمنطلقة الى أفق أرحب أعطاء دور مهم للمرأة في كافة مفاصل الحياة وبثقل أكبر لضمان تطور البلد ولبيان ملامح الصورة الحقيقة عن هذا الدور أساسه وبنائه والإفرازات بجانبها السلبي والايجابي للحظوة بفرصة اللحاق بركب الحضارة والتقدم والرقي ولإعطاء البرهان على دور المرآة العراقية بتلاحق الحقب الزمنية حول كفاءتها العلمية والاجتماعية يتميز بتميز مقتدر ويستعرض بحثنا المعنون التحليل المكاني لتمكين حال المرآة في العراق مؤشرات هذا العنوان الرئيسي حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للبحث والذي تناول مشكلة البحث التي كانت تتمثل بالتباين المكاني لتمكين حال المرآة في العراق مفترضة فرضية بأن هذا التباين المكاني كانت نتيجة عوامل بشرية واقتصادية وسياسية وقد أتخذ البحث من حدود جمهورية العراق حدود مكانية للبحث على مستوى المحافظة الثمانية عشر كما بين المبحث أهميته البحث وطريقة البحث ومنهجه وتطرق المبحث الثاني الى مفاهيم التنمية البشرية كعنوان رئيسي ومفاهيم تمكين المرآة كعنوان فرعي فيما كان المبحث الثالث يؤشر حالة التباين المكاني لمؤشرات التعليم والعمل والصحة للمرآة في العراق أما المبحث الرابع فقد تناول الحالة السياسية للمرآة إضافة إلى دورها كمشرعة أو مسؤولة أدارية او مهنية او تقنية أو عاملة ليخلص البحث إلى أبراز مؤشر قياس حالة تمكين المرآة في العراق وقد أبرز كل مؤشر سابق حالة التباين المكاني له مما خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات التي عززت البحث إضافة إلى ثبت المصادر .

ISSN : 1813-6798

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

المبحث الأول : الإطار النظري للبحث

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث بالتباين المكاني لمؤشرات تمكين حال المراة في العراق في مجموعة من متغيرات التنمية البشرية الموثرة في وضع المراة في العراق ذلك التباين الذي يتخذ من المكان و المتغيرات المؤثرة فيه علاقة مكانية تخلق خريطة التباين المكاني لكل مؤشر

فرضية البحث

يمكن فرض ان التباين المكاني لتمكين حال المراة في العراق كان نتيجة للعوامل البشرية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على وضع المرأة في العراق بالشكل الذي يخلق علاقات مكانية مؤطرة لهذا التباين

منطقة الدراسة

تمثلت منطقة الدراسة بالحدود الإدارية لجمهورية العراق على مستوى المحافظات الثمانية عشر

طريقة البحث:

تم في هذا البحث اعتماد خطوات منهج البحث العلمي، ألا وهو المنهج التحليلي (الكمي) الذي يتضمن المشكلة والفرضية وتحليل البيانات والاستنتاجات للبرهنة على صحة النتائج وقد اعتمدت التقنيات المستخدمة في خطوات البحث هذه بيانات رقمية ،ولاختلاف طبيعة توزيع هذه البيانات لكل من متغيرات موضوع الدراسة ،استخدمت في تصنيفها تقنيات كمية وإحصائية وكارتوكرافية ، وقد أتاح تمثيل هذه البيانات الرقمية الى فئات تمثل كل منها رتبة من الرتب التدريجية لبيان حجمها على الخرائط الكمية المستخدمة في هذه الدراسة ومن ثم تجري عملية تحليلها للحصول على النتائج وهذا يصح على التباين المكاني لمختلف مؤشرات تمكين المراة .

لقد قامت هذه الدراسة على أساس كمي ذهب الى تحليل للبيانات والمعلومات التي استمدت من إحصاءات الأمم المتحدة والجهاز المركزي للاحصاء كذلك كان للبرنامج الكارتوكرافي (Corel Drow) والبرنامج (Microsoft Excel Office) دور كبير في هذه المعالجات لمؤشرات الحياة في العراق في ضوء تباينها. وبعبارة أصح يتضمن هذا البحث طريقة دراسة تحليلية وأخرى تركيبية معتمدة التقنيات الكمية والإحصائية المذكورة آنفاً.

التقنيات المستعملة في الدراسة:

بعد عملية الحصول على البيانات الرقمية المتمثلة بموشرات تمكين حال المرأة في العراق جاءت عملية تصنيف هذه البيانات إلى فئات متساوية الطول عن طريق أيجاد الفرق بين أعلى قيمة في التوزيع لمؤشر معين وأقل قيمة له وتقسيمه على عدد الفئات المطلوبة وهي هنا ثلاثة رتب* وأيجاد التكرارات لكل فئة منها وتمثيلها على المدرج التكراري لمعرفة طبيعة توزيعها معتدلاً ،أو ملتوياً التواءً سالباً او موجبا [١] ، وكانت صيغتها كالآتي:

المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة

المدى

طول الفئة = ———————

عدد الفئات

ولاختلاف طبيعة التوزيع الاحصائي من متغير لأخر في منطقة الدراسة، فقد صنفت البيانات حسب التقنية التي تتلاءم وطبيعة التوزيع فبالنسبة للألتواء الموجب فقد صنفت بياناتها حسب تقنية التحويل اللوغارتمي التي تعد التقنية المثلى في هذه الحالة، أما بالنسبة للتوزيع المتلوي التواءً سالباً والتوزيع المعتدل،اخذت تقنية الوسيط (التكرار المئيني المتراكم) في تصنيف بياناته[٢]، ولقد أتاحت هذه الصيغة الرياضية عملية تمثيل البيانات الرقمية إلى ثلاث فئات تمثل كل فئة رتبة من الرتب التدريجية لحجمها على الخرائط الكمية التي تم رسمها لهذا الغرض في هذه الدراسة، وهذا يصح على البيانات الأصلية

* تم أستخراج عدد الفئات من خلال العلاقة الرياضية التالية:

ن = ٥ × لوغارتيم عدد النواحي، حيث أن ن = عدد الفئات.

(١) عبد الرزاق محمد البطيحي، الأستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف الكمية في الدراسات الجغرافية، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٩، ص٢٢.

(٢) عبد الرزاق محمد البطيحي، الأستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف الكمية في الدراسات الجغرافية المصدر السابق، ص٩٤.

المبحث الثاني

مفاهيم التنمية البشرية وتمكين حال المرأة

مفهوم التنمية البشرية :-

يقصد بالتنمية البشرية توسيع لحريات البشر وإمكاناتهم لينعموا بالحياه التي يقدرونها وينشدونها ، علما أن الحريات والامكانيات التي تمكننا من عيش حياة لائقة تتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية . واستناداً إلى التسليم بأن عيش حياة لائقة يتطلب عناصر كثيرة ، قيمة بحد ذاتها يختلف مفهوم الحريات والإمكانيات كثيراً عن مفهوم مستوى المعيشة والاستهلاك . وعليه فأن التنمية البشرية هي تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم سواء فيما يتصل بموارد الكسب ، وبالأمن الشخصي ، أو بالوضع السياسي ومن هذا المنطلق فأنها تعنى بتحسين حياة البشر وتعزيز حرياتهم سواء كان ذلك التحسين ام لم يكن من خلال التوسع في إنتاج السلع .[١]

ومن التعاريف التي وضعت للتنمية البشرية تعريف الأمم المتحدة ((هي مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة بقصد توجيه جهود الناس مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لكي تشارك ايجابياً في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد .[٢]

وبالاستناد إلى ما تم ذكره نعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي وعدم الإضرار بها ، وهي السبيل إلى الجمع بين تنمية الموارد والمحافظة على البيئة . ويؤكد مفهوم الاستدامة على حتمية التعاون الإقليمي والدولي لحماية البيئة من الإخطار التي تهددها مثل تأكل طبقة الاوزون والتغيرات المناخية وفقدان التنوع الحيوي . ومن أهم المبادئ الرئيسة إلتى يستند أليها مفهوم التنمية البشرية المستدامة مما يلي :- [٣]

١- الأنصاف :- أي حصول كل أنسان على حصة عادلة من الثروات للمجتمع وطاقاته .

---

(١) اليونسكو ، تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠ ، باريس ،٢٠٠٠ ، ص٨٥.

(2) untad Nation Economic and Social Council, Adninnat co-grdination Connittee ,twentieth report , 1940 , p.31.

(٣) حسن عبد القادر صالح ، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والأقليمية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٢،ص٢٨-٢٩ .

٢- التمكين :- أصبح مفهوم التمكين من المفاهيم الرئيسية في تصور مقومات التنمية البشرية المستدامة . ويقصد به أعطاء أفراد المجتمع أمكانيه المشاركة الفاعلة في صنع القرارات أو التأثير عليها .

٣- التضامن :- ويتم بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع.

خلاصة ما تقدم أن التنمية البشرية عبارة عن العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية التي تبلورت بمجموعة من المفاهيم (المؤشرات) التي تعطي تصوراً لهذه العلاقات ، التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للجميع ومدهم بإمكانية تحقيق الطموحات نحو حياة أفضل .

مؤشرات التنمية البشرية :-

أولاً :العمر المديد :

مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة يمثل العمر الافتراضي لحديثي الولادة ويعد مؤشراً عن الصحة العامة في البلد فتطور الرعاية الصحية يرفع من متوسط العمر المتوقع كما يمكن أن ينخفض بسبب المجاعات والحروب وسوء أو نقص الرعاية الصحية . لقد أدى تراجع الأوضاع الصحية منذ تسعينات القرن الماضي إلى القرن الحالي إلى انخفاض متوسط العمر عند الولادة من (٦٥ سنة) عام ١٩٨٧ إلى (٢. ٥٨ سنة) عام ٢٠٠٧. [١] ومن المعلوم أن العمر المتوقع يلخص معدلات الوفاة حسب العمر وهو واحد من البنود الرئيسة في مؤشرات التنمية البشرية ويتوقع أن يكون لانخفاض مستوى وفيات الرضع في العراق والذي له تأثيراً ايجابي على ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة والذي اصبح (٦٩ سنة) لعام ٢٠١١ ، كما يتوقع أن اتجاهات هذا العمر للجنسين للمدة (١٩٨٠ – ٢٠١٥) حسب اتفاق الأمم المتحدة ٢٠٠٨ (البديل المتوسط) ، حيث لم يصل بعد إلى (٧٠ سنة) للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) والى (٧٥ سنة) للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) وفقاً لأهداف برنامج مؤتمر القاهرة . وكما هو متوقع كان العمر المتوقع للإناث أعلى من الذكور في كل المدد ، ويعود هذا في العادة إلى أن الإناث يتمتعن بأفضلية بيولوجية (لديهن مقاومة اكبر للإمراض مسببات الوفاة) واجتماعية (أقل تعرضاً من الذكور لمخاطر العمل والمهن الصحية) خاصة إثناء الحروب التي تعرض لها العراق .[٢]

(١) دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ ، ص١٩٥ .

(٢) دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١، ص١٣٣ .

ثانياً :الفقر والحرمان :

يتمثل هذا المؤشر للتنمية البشرية في جانبين أساسيين هما :-

أ- نسبة السكان الذي يقل دخلهم اليومي عن خط الفقر الوطني ، إذ بلغت نسبة الفقر في العراق بموجب هذا الخط ٢٣% في سنة ٢٠٠٧ أي حوالي (٦.٩) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر ، وتعد المناطق الريفية من أكثر المناطق انتشاراً للفقر (٣٩ %) مقابل (١٦ %) في المناطق الحضرية . ويعود ذلك إلى أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للريف يعد بيئة مولدة للفقر بسبب معدلات الخصوبة المرتفعة حيث يبلغ معدل النمو السكاني في الريف (٣.٥ %) أزاء (٢.٧ %) في الحضر .[١]

ب – نسبة السكان غير الأمنيين غذائيا :- أن انتشاراً سوء التغذية في العراق قليل مقارنة بمستويات انتشاره في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا كما أن مؤشر نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية منخفض باستخدام معظم المنهجيات التي اعتمدت في تقديرها في العراق . ويعود ذلك إلى مساهمات نظام التوزيع العام للحصة التموينية الذي وفر حوالي نصف الطاقة التغذوية المطلوبة والتي تقدر بـ ٢٢٠٠ سعره حرارية ، وحسب مفهوم منظمة الغذاء والزراعة الدولية يشير تحليل العجز في الغذاء الذي أعتمده بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة (٢٠٠٧) ، أن (٧ %) ، من السكان يعانون سوء التغذية وهو اقل من المعدل العام في المنطقة البالغة (٨ %) .[٢]

ثالثا: التعليم :

احد مؤشرات التنمية البشرية المهمة وهو احد أدلتهما ولعله أكثر حساسية وأهمية وذلك لأنه ليس هناك تنمية بدون تعليم ، إذ تنص المادة (٣٢) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إلى أن التعليم مجاني وهو حق لكل المواطنين العراقيين في مختلف مراحله ، لكن هدف تحقيق شمولية التعليم بين إفراد المجتمع العراقي كافة لا يزال غير متكامل على الرغم من أن سياسة التعليم الإلزامي والمجاني في التعليم الابتدائي استطاعت رفع معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي بنسب قريبة من المعدلات التي كانت عليها في سنة ١٩٩٠ ، حيث كانت تبلغ آنذاك (٨. ٩٠ %) اذ سجلت في العام الدراسي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) نسبة (٢،

---

(١) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في أطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الانتمائية اللالفية ، ٢٠١١ ، ص ٣٩-٤٠ .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانتمائي ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٨-٩ .

، دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ ، ص ١٩٧.

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الانتمائي ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لعام ٢٠٠٩ ، المطبعة الوطنية ، ط ، ٢٠٠٩ ، ص٣٥ .

٨٩ %). وتعكس معدلات الالتحاق في مراحل التعليم ما بعد الابتدائي فروقاً كبيرة بين الفقراء وغير الفقراء وبين الريف والحضر وبين المحافظات ، اذ أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق أن (٤٥ %) من الإفراد لم يلتحقوا بالمدارس بسبب عدم اهتمام الأسرة أو الفرد

و (١٨ %) لم يلتحقوا بالمدارس بسبب عدم وجود مدارس . و ١٢ % لأسباب اجتماعية الأمر الذي يكشف ضعف الوعي بأهمية التعليم وعجز النظام التعليمي عن توفر المدارس الكافية ومستلزماتها .

رابعاً الصحة :

ان الوضع الصحي للسكان في العراق لم يتحسن خلال العقود الأخيرة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي ودمار البنى التحتية والتي أدت إلى تراجع كبيرة في القدرات البشرية والتموينية والفنية لقطاع الصحة . أن جميع هذه التحديات جعلت ظروف العمل في مجال الرعاية الصحية فقيرة وغير مستقرة ، ومع ذلك فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر من

(١٢٢) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود هي في سنة (١٩٩٩) إلى (٤١) وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة عام ٢٠٠٦ ، ولكن ارتفع معدل وفيات الأطفال دون من الخامسة من العمر إلى (٤٤) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي في سنة

(٢٠١١) ، عما كانت عليه في سنة (٢٠٠٦) مما يعكس استمرار سوء الأوضاع الصحية للأطفال في العراق ، وهناك توقعات للمصادر المختصة حسب التقرير السنوي لوزارة الصحة لسنة (٢٠١١) إلى انخفاض معدل وفياة الأطفال دون سن الخامسة من العمر إلى (٢٩.٥) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي .[١]

تتعرض الأمهات إلى مخاطر صحية عديدة في فترة الحمل أو الولادة والنفاس وغالباً ما تكون مميتة في أشد الحالات ، فقد بلغ معدل وفيات الأمهات (١١٧) لكل مئة إلف ولادة حية وفقاً لدراسة جامعة هارفارد لسنة ١٩٩٠ . في حين بلغ (٢٩١) وفاة عام ١٩٩٩ لكل مئة إلف ولادة حية حسب نتائج مسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق لسنة ١٩٩٩ .

انخفض هذا المعدل إلى (١٩٣) وفاة لكل مئة إلف ولادة حية سنة ٢٠٠٤ حسب نتائج مسح الأحوال المعيشة في العراق كما أستمر انخفاض هذا المعدل إلى (٨٤) وفاة لكل مئة إلف ولادة حية حسب مسح صحة الأسرة العراقية لسنة ٢٠٠٦ في حين انخفض هذا المعدل إلى (٧٥) وفاة لكل مئة إلف ولادة حية لسنة ٢٠١١ .[٢]

---

(١) وزارة الصحة ، التقرير السنوي لوزارة الصحة لسنة ٢٠١١ ، المطبعة الوطنية ، ط١ ٢٠١١ ، ص٢٥

(٢) وزارة الصحة ، التقرير المعمق لمسح وفيات الامهات والاطفال في العراق ١٩٩٩ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩

المرأة والتنمية البشرية في العراق :-

تزداد أهمية المرأة من منظور التنمية البشرية بل أن التنمية تتعرض للأخطار إذا ما أهملت المرأة بحسب تقرير التنمية البشرية الدولي ١٩٩٥ ، وفي العراق تعد المساواة مطلباً وطنيا كما هي حق من حقوق الإنسان . حيث يتعذر انجاز التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها . فالتجارب العالمية تشير إلى أن ليس بإمكان جماعة أو فئة أن تمثل بكفاءة مصالح فئات أخرى مهما كانت نواياها صادقة ومساعيها جادة لذلك فان المرأة هي خير من يعبر عن مصالحها وقضاياها .

أن تطبيق العدالة والمساواة والأنصاف بين الجنسين في مختلف جوانب المياه يساهم مساهمة فعالة في الوصول إلى التنمية البشرية المستدامة ، لذا يمكن أن تتضمن الإستراتيجية في هذا الجانب أهدافاً لتحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتوفير تكافؤ الفرص للنساء في مجالات التشغيل كافة . لقد شهد العراق في العقود الثلاثة الأخيرة اتجاهاً غير مستقر في عمليات التمكين ، توازياً مع التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .[١]

لقد أعاق فقدان الأمن ، ضمن إحداث العنف الجارية بأشكالها المباشرة وغير المباشرة ، التنمية البشرية ومع أن الأسباب الثقافية والاجتماعية التميزية ضد المرأة هي حائل بنيوي امام التمكين والمساواة ومع تداخل تأثيرات المرحلة الانتقالية مع فقدان الأمن يسود الاعتقاد بضرورة تحقيق نظام ديمقراطي مستقر قبل طرح مسألة المساواة ، في حين ان بقاء مقومات الديمقراطية يتطلب تكامل مسألة المساواة مع البناء الديمقراطي وفي العراق تكشف التجربة الوليدة للديمقراطية في مرحلتها الانتقالية بأنها قد عمقت اللا مساواة بدلاً من تقليلها . ويجدر التذكير بأن كان للنساء العربيات دوراً ايجابياً في حركة التحرير من الاستعمار لكن الصراع من أجل الاستقلال السياسي لا يضمن استقلال المرأة بل قد يصبح خلفية لانكسارها .

واقع تمكين المرأة في العراق :-

لقد حرصت الدولة العراقية منذ تأسيسها وبدرجات متباينة من وضوح السياسات والإجراءات ، على أن تهيئ للمرأة العراقية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (التعليم – الصحة – مراكز التدريب وغيرها) الا أنها أهملت بقصد أو بدون قصد حقيقة مفادها أن التمكين ليس مجرد إجراءات فنية بل هو أيضاً عملية تغيير لثقافة التميز ، وبناء ثقافة التكافؤ و المساواة بكل إبعادها القيمية والفنية والقانونية .[٢]

---

(1) دليل التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٨ ، ص١٥١ .

(١) المصدر نفسه ، ص١٥٢ .

أن التمكين (هو عملية تتجاوز كونها عملية تدريب أو تأهيل فني) و أن البحث في التمكين ينبغي أن يميز بين الوسائل (تعليم ، صحة ، تشريعات ، غيرها) والأهداف ، وفيما يلي أهم محاور تمكين المرأة في التنمية البشرية للعراق :-[١]

أولاً المرأة وحقوق الملكية :-

ما زالت النساء أقل سيطرة على تشكيلة واسعة من مصادر الإنتاج بما في ذلك الأرض والموارد المالية ففي العراق ملكية الموارد ذكورية بالدرجة الأولى كما هو الحال في البلدان النامية ولا تتوافر معلومات كافية عن المشاريع التي تديرها النساء أن ندرة الإحصاءات المتعلقة بالوصول إلى الموارد تصعب تبيان مشاركة المرأة في التنمية وتحليلها ومدى إمكانية مساهمتها في رفع مستوى حياة الأسرة لكي تبقى المؤشرات الدالة على الوصول إلى الموارد (ملكية الأرض والمعدات والائتمان) من أهم المؤشرات التي تظهر مكانة وتمكين المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع العراقي .

ثانياً المرأة والتعليم

يكتسب التعليم دوراً مركزياً في تعزيز قدرة المرأة على التجاوب مع الفرص إلي تقدمها التنمية فالتعليم يعد مؤشراً رئيسيا يدل على أوضاع المرأة وعاملاً حاسماً فيها . لأن الوصول إلى مستويات التعليم المرتفعة يزيد بشكل عام ادوار المرأة في اتخاذ القرارات ويزيد إمكانية انخراطهن في قوة العمل ، كما أن التعليم يعد أساساً لزيادة وعي النساء على حقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .[٢]

نجد مؤشرات التعليم لا تزال متدنية وبعيدة عن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في العراق مما يؤكد أن التعليم كأداة للتمكين للمرأة لا يزال قاصراً عن مواجهة مشكلات الامية والتدريب في التعليم وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في اكتساب التعليم في جميع مراحله وما يعكس هذه الحقيقة جدول (١) الذي يبين نسب التحاق الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم المختلفة ، اذ سجلت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي (٩٥ %) لعام ٢٠١١ حسب بيانات مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، في حين كانت (٥. ٧٩ %) في عام ١٩٩٠ وفقاً لنفس البيانات كما سجلت هذه السنة لمراحل التعليم الثانوي (٨٢ %) حسب بيانات مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي في وزارة التربية لعام ٢٠١١ ، بينما كانت (١. ٦٤ %) في سنة ١٩٩٠

(٢) الامم المتحدة ، النوع الاجتماعي في الاهداف الانمائية للألفية ، ٢٠٠٧ ، ص١٧ .

(٣) ايفن يزبك حداد وجون ل ز أسبوزتو تحرير ، الاسلام والجنوسة والتغير الاجتماعي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٧

وجاءت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الجامعي (١. ٨٧ %) حسب بيانات مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي في وزارة التربية في العراق لعام ٢٠١١ ، في حين (٩. ٥٠ %) في عام ١٩٩٠ وفقاً لبيانات مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي .

ومن تفاصيل جدول (١) يدل على إمكانية إزالة التفاوت بين الجنسين وأكتساب الجميع لحقوقهم في التعليم وتمكين المرأة في التعليم دون تمييز وتساوي فرص الحصول على المعرفة وتدريب المعرفي بين الناس .

ثالثاً : المرأة وتعزيز المساواة

تؤكد هذه الحقيقة أن الأذى الذي يلحق بالمرأة على الرغم من تماثل أدوات التمكين لأفراد المجتمع كافة . لا يزال أوسع بالمقارنة مع الرجل وعلى وجه الخصوص في الفرص المتاحة للوصول إلى الغايات وضمان استمرارها فأن المرأة العراقية كغيرها من نساء البلدان العالم النامي عانت من عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على مصادر الإنتاج والتوظيف أو الكسب توثر على علاقة القوة بين الرجل والمرأة وبالتالي على قدرة كل منهما في التأثير على القرارات داخل الأسرة . ويبرز عدم المساواة في العلاقات بين الجنسين حيث تبدو النساء أقل حظاً من الرجال في أربع مجالا أساسية هي

((الاقتصاد – مواقع اتخاذ القرار – الأعلام – العنف ضد المرأة)) .

أ – المرأة والاقتصاد :-

ممارسات التميز في التوظيف والأجور والنقل ضد المرأة وعدم خضوعها لظروف عمل كتلك التي يخضع لها الرجل وعدم تمكينها من فرص الوصول إلى الموارد والخدمات كلها تحد من أمكانيات الاستفادة من طاقات المرأة وتمتعها لحقوقها في العمل كما أشار إلى ذلك البنك الدولي فأن زيادة المساهمة بين الرجل والمرأة تؤدي إلى خلق مجتمع أكثر أنصافاً وترفع من إنتاجيه العمل وتساعد في التقدم لنمو أهداف التنمية لذلك فأن عدم المساواة بين المرأة والرجل تضر بالرفاة وتعرقل التنمية حيث تؤثر سلباً على الحياة الشخصية لكل من الرجال والنساء والأطفال وتؤدي إلى انخفاض أنتاجية في المزارع والمشاريع وتقلل من احتمالات تقليص حده الفقر وضمان التقدم الاقتصادي وتضعف أيضاً الحكم في البلد ومن ثم فاعلية سياسات التنمية .[١]

(١) البنك الدولي ، ادماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي ، ترجمة هشام عبد الله ، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٢ .

جدول(1) نسب ألتحاق الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم المختلفة في العراق للمدة (1990 – 2011)

مراحل التعليم	1- نسبة الحاق الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي	2- نسبة الحاق الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الثانوي	3- نسبة الحاق الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الجامعي	4- نسبة الحاق الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم العالي
1990		64.1	50.9	25.3
1995	80.5	64.1	52.1	36.4
1996	81.3	64.3	50.6	46.5
1997	81.1	63.6	51	39..9
1998	80.5	64.5	60	46.9
1999	80.2	64.3	60	53.7
2000	80	62.5	51.6	51.7
2001	79.2	63.4	53.3	53
2002	78.8	64.2	52	49.1
2004	83.4	81.6	64.3	54
2005	85.7	74.1	69.3	57.4
2006	88	75	73.4	59.3
2007	94.2	79.9	86.6	61.6
2009	94.6	80.1	84.5	58.9
2011	95	82	87.1	60

المصدر :- وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، التقارير السنوية للمراحل التعليم في العراق للسنوات (1990 – 2011) ، بيانات منشورة .

تكفل قوانين العمل في العراق المساواة بين الجنسين لكنها لا تطبق بصورة صحيحة فالعمل الحكومي في العراق لا يسمح بالتميز في الأجور . غير أن هناك تحيزاً في آليات السوق لصالح الرجل في مجالات العمل الأخرة . وعليه فقد أظهر مسح الأحوال المعيشة في العراق سنة ٢٠٠٤ أن العاملات في القطاع الزراعي بلغ ٣٢.٥ % ، كما أظهر المسح أن (٦.٥ %) من العاملات في الصناعة التحويلية لسنة ٢٠٠٤ ، في حين كانت العاملات في قطاع التعليم (٢٩.٢ %) لسنة ٢٠٠٤ ، وكانت نسبة العاملات في الأنشطة الاقتصادية (١١.٣ %) لسنة ٢٠٠٤ .[١]

وحسب نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة٢٠٠٦ فقد بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي ١٢.١ % فيما بلغت ١٥.٣ % حسب نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٦ ، في حين بلغت ١٠.٦ % في سنة ١٩٩٠ ، ومما تقدم أتضح مدى مساهمة دور المرأة في القطاع الاقتصادي والعمل في العراق وحتى يمكن تحقيق وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين في هذا الجانب ينبغي أن تصل تلك النسب إلى ٥٠% .

ب- المرأة ووسائل الإعلام :-

تعد البيانات الخاصة بالوظائف الإدارية في وسائل الإعلام المختلفة كالصحف والمجلات والإذاعات والقنوات التلفزيونية إضافة إلى ما يتعلق بهيئات التحرير مهمة في الكشف عن أوضاع المرأة في المؤسسات الإعلامية وحجم الدور الذي تضطلع به بمرور الزمن ، وتعاني المؤشرات في هذا المجال من قصور واضح في توافرها ، إذ لا تتوفر إحصاءات موثوق بها عن قطاع الإعلام والمؤسسات الإعلامية الوطنية كما أن تلك المؤسسات لا تقدم بيانات ومعلومات وإحصاءات عن العاملين فيها لذا فأن حجم الفجوة في هذه المؤشرات يبدو شاملاً مما يستلزم على تلك المؤسسات وفي مقدمتها شبكة الإعلام العراقية على توفير هذه البيانات وتعميقها للاطلاع العام وإدراجها في المنتجات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .[٢]

ج- المرأة والسلطة والتشريعات :-

ينعكس عدم المساواة بين الجنسين في المجال السياسي سواء على المستوى المحلي أو الوطني على مدى إيصال صوت كل من المرأة والرجل في مناقشات السياسات العامة وصياغاتها ، لقد اكتسبت المرأة العراقية في عام ١٩٨٠ حق الانتخاب إلا أن الفجوة بينها وبين الرجل لم تتراجع في مجال التصويت وظلت مساهمتها متدنية في الإشكال الأكثر فعالية في المشاركة السياسية ولا تزال احتمالات مشاركتها في هذا المجال

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤ ، ص٨٥.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المرأة والرجل في العراق ، قضايا وأحصاءات ، المطبعة الوطنية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥ .

أقل حتى في ظل التبدل السياسي في تمثيل النساء بعد نسيان – ابريل ٢٠٠٣ حقق نظام الكوتا إسهاماً مهماً للمرأة في الحياة السياسية في العراق من خلال التميز الايجابي ، إذ أظهرت نتائج الانتخابات أن المقاعد التي شغلتها النساء في مجلس النواب بلغت نسبتها (٢٥ %) لسنوات (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) في حين كانت النسبة (٧ %) لسنتي (١٩٩٥ – ١٩٩٧) وشكلت مقاعد النساء نسبة (١٣.٢%) لسنة (١٩٩٠) ، أما في الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب تراجع عدد النساء من (٨٧) امرأة عام ٢٠٠٨ ، إلا أن نسبتها زادت في تمثيل مقاعد البرلمان إذ أصبحت ٢٧.٣ % من مجموع المقاعد البرلمانية (٣٧٥) مقعد كما خصص قانون انتخابات مجالس المحافظات (٢٥ %) من المقاعد للنساء في مجلس المحافظة .

وفيما يخص تمكين المرأة في العراق كونها صانعة القرار فقد حظيت بست وزار (٤) وزارات من أصل ٣٢ وزارة في الحكومة العراقية . كما أن هناك (٨) نساء بدرجة وكيل وزير ، و (٨٦) امرأة بدرجة مدير عام ، ولكن اقتصرت وظيفة السفراء على الرجال فقط .

لم تراع أيه نسبة للنساء في اللجان المنبثقة عن البرلمان والمسؤولة عن تقديم تقارير حول أداء الجهاز التنفيذي في مؤسسات الحكومة والتي تطرح مشاريع ومقترحات حول تفعيل دور المراه في تلك اللجان ، فمن أصل (٢٢) لجنة تم التصويت عليها في ٢١ / حزيران / ٢٠٠٦ يلاحظ أن اللجان الأكثر سيادية وحساسية و أهمية تغيب أو تقل نسبة المرأة فيهما بشكل كبير . وفيما يلي بعض الأمثلة .[١]

- لجنة (الأمن والدفاع) فيهما (١٥) عضوا ليس بينهم أي امرأة
- لجنة (النفط والغاز) فيها (٩) عضواً ليس بينهم أي امرأة
- اللجنة (القانونية) فيها (١٣) عضواً بينهم (امرأة) واحدة فقط
- اللجنة (المالية) فيها (٧) أعضاء بينهم (امرأة) واحدة فقط
- لجنة (العلاقات الخارجية) فيها (١٥) عضواً بينهم (امرأتان)
- لجنة (الصحة والبيئة) فيها (١٢) عضواً بينهم (٤) نساء
- لجنة (التربية والتعليم) فيها (١٥) عضواً بينهم (٧) نساء
- لجنة (المرأة) تتألف من (٧) عضوات ليس بينهن (رجل) واحد .

تشكل الحقائق المذكورة توجهاً نحو تضييق الفجوة بين النساء والرجال في مراكز صنع القرار التي تتجاوز بشدة نسبة (١٢.٧ %) قبل عام ٢٠٠٣ ، إذ أصبح عددهن (٤) وزيرات و (٣٤٢) امرأة ما بين وكيل وزير ومستشار ومفتش عام ومدير عام ومعاون مدير عام في حين شكلت النساء نسبة (٢ %) فقط

(١) نهلة النداوي ، رصد حقوق وحريات المرأة في العراق لعام ٢٠٠٦ ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٠٧٥ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٦ .

في السلطة القضائية ، إلا أن هذا التحسن لا يعكس بالضرورة مساراً ايجابياً نحو تقليص الفجوة بين النساء والرجال على جميع المستويات في الادارة العامة أو يضمن استدامتها في نطاق الإدارات الأدنى .

د- المرأة والعنف

يمكن تعريف (أمن المرأة من منظور التنمية البشرية بأنه التهديد المباشر أو غير المباشر لمياه المرأة ، أو لكرامتها أو لعلاقاتها الاجتماعية أو مكانتها في أسرتها أو مجتمعها المحلي أو الانتقاص كلاً أو جزء من أي حق من حقوقها كانسان) مع ملاحظة أن لفظ (التهديد) يعني الوقوع الفعلي أو المحتمل للخطر كما انها من جانب أخر لا تقتصر على مصدر محدد أو معين ، بل تشير إلى أي مصدر خارجي أو داخلي ، ثقافي أو اجتماعي ، أو طبيعي للخطر ، وقعت المرأة العراقية فريسة أربعة مستويات من الانتهاكات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة :-[١]

أولاً :- ناتج عن انهيار القوانين بعد غياب أجهزة الضبط الرسمية وغير الرسمية .

الثاني :- ناتج عن النزاعات المسلحة والعنف وموقع المرأة داخل العملية العنفية بوصفها هدفاً مباشراً للقتل والتهجير السري أو غير المباشر من خلال استهداف إفراد أسرتها وخوفها الدائم على سلامتهم .

الثالث :- ناتج عن عجز المؤسسات الرسمية عن أداء وظيفتها وتحمل المرأة للأعباء الناتجة عن غياب الخدمات .

الرابع :- الناتج عن هيمنة الجماعات المتشددة واستخدامها تهديدات ضد المرأة لدفعها إلى الانزواء .

لقد تركت إحداث العنف المسلح الدائم في العراق انعكاسات خطيرة على النساء أصبحت هدفاً مباشراً أو غير مباشر في عمليات العنف ، إذ بلغ عدد النساء اللواتي قتلن في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٦ بحسب احصائيات وزارة الصحة والطب العدلي (١١٩٠) امرأة ، وبلغت نسبة النساء العراقيات اللواتي تعرضن للقتل من بين مجموع الضحايا من الأكاديميين والأساتذة ، خلال المدة من نيسان / ابريل ٢٠٠٦ ، (٥ %) وشكلت النساء (٧) من بين الضحايا الصحفيين وهي نسب كبيرة جداً مقارنة بالعدد الإجمالي للنساء في هذين المجالين .

من جانب أخر أدى تصاعد العنف إلى تزايد عدد الأرامل مع ملاحظة أن هناك بعض التضارب في الأرقام فتشير تقارير عديدة إلى أن التقديرات تتراوح ما بين (٣٠٠ إلف أرملة) . .[٢]

---

(١) أسماء جميل رشيد ، المرأة العراقية تقدم يسبقه تراجع ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني ٢٠٠٧ ، ص٩ .

(٢) جريدة الصباح ، الأسرة والمجتمع المدني ، العدد ١٨٤٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، مصدر سابق ، ص٣٤

رابعاً المرأة والقانون وحق العمل :-

العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة ، كما أقر القانون العاملين المدنيين في الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات الوظيفة والأجور والرواتب ، بل أن القانون أقر بعض القواعد الخاصة بالمرأة تحقيقاً للالتزام الدستوري بأن تكفل الدولة التوفيق بين وإجابات المرأة الأسرية وعملها في المجتمع ومن ذلك :- (١)

- تستحق الموظفة الحامل أجازة حمل وولادة قبل الوضع وبعده أمدها (٧٢) يوماً وبراتب تام .
- يجوز للأم الموظفة التمتع بأجازة الأمومة الخاصة والبالغة (٦) أشهر وبراتب تام وتعد أجازة خدمة
- نص قانون الأحوال الشخصية على بعض الأحكام التي تحقق للمرأة الاستقرار النفسي والعائلي وتحفظ لها كرامتها
- للزوجة طلب التصريف أذ لحقها ضرر مادي وأدبي .
- الام أحق بحضانة الطفل وتربيته .
- إذا طلق الزوج زوجته فلها الحق بطلب النفقة .

خامساً المرأة والصحة :-

الصحة مورداً مهماً يسمح للناس بالمشاركة في ثمار التنمية والاستمتاع بها ، أن مؤشرات الصحة تعد الأكثر دلالة في التعبير عن تغير مكانة المرأة عبر الزمن ، لذلك يجب العمل على انتقاء المؤشرات بعناية وتتوافر مؤشرات الصحة عادة في سجلات الإدارات المعنية والمفتوح الخاصة وهناك عدد من المجالات التي ينبغي أن تركز البيانات عليها منها صحة المرأة الحامل وعدد الوفيات بين الأمهات وغيرها

حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٦ تغطي الرعاية بالحوامل أثناء مدة الحمل من قبل طبيب أو ممرضة أو قابلة مؤهلة ، بنسبة مرتفعة نسبياً من الحوامل في العراق ، إذ تتلقى (٨٤ %) من السيدات الرعاية أثناء الحمل لمرة واحدة على الأقل ، وتتلقى اغلب السيدات (٨٤ %) في عمر (١٥ – ٤٩ سنة) ممن رزقن بمواليد في العاملين السابقين على الرعاية أثناء الحمل من قبل الأفراد المتخصصين وبنسبة (١٥ %) ،

وقد قام ما يزيد على نصف إجمالي السيدات اللاتي يتلقن الرعاية أثناء الحمل حسب المحافظات ، حيث سجلت الانبار أعلى النسب (٩٣ %) قبلها بغداد (٩١%) في حين جاءت محافظات واسط والقادسية ونينوى واربيل نسباً أقل بخصوص هذا المؤشر بلغت من (٧٦ %) إلى (٨٩ %) .[١]

(١) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٥٠ .

المبحث الثالث :

التباين المكاني لمؤشرات التعليم والعمل والصحة في العراق

التباين المكاني لنسبة الأميات من عمر ١٠سنوات فأكثر في العراق لسنة ٢٠٠٨

تم في هذا المؤشر قياس نسبة الأمية بين النساء اللواتي يزيد أعمارهن عن (١٠) سنوات فأكثر والذين يعانين من الأمية في العراق حيث أظهر جدول (٢) أن محافظة دهوك كانت تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال حيث ظهر أن (٤٠%) من نساءها اللاتي تزيد أعمارهن عن (١٠) سنوات يعانين من الأمية فيما جاءت محافظة ديالى بأقل نسبة أمية بين النساء حيث بلغت نسبتها (١٠%).

ومن خريطة (١) تظهر لنا ثلاث اتجاهات لقياس نسبة الأمية للاناث في العراق حيث تم تقسيم الخريطة الى ثلاثة فئات مثلت الفئة الأولى أتجاه قياس نسبة الأمية الأعلى فيما مثلت الفئة الثالثة اتجاه قياس نسبة الامية الاقل اما الفئة الثانية فقد مثلت الاتجاه الوسط فيما بين ذلك.

تظهر خريطة (١) أن أتجاه نسبة الأمية الأعلى قد ظهرت ضمن الفئة (٢٤-٤٠) وظهرت ضمن نطاقين أمتد الأول شمال منطقة الدراسة ومثلت محافظات نينوى ودهوك والسليمانية وأربيل وظهر النطاق الأخر في جنوبي ووسط العراق ممثلاً بمحافظات النجف وبابل والقادسية وذي قار وواسط والمثنى وميسان.

أن المحافظات الأنفة الذكر قد مثلت أعلى مستويات نسبة الأمية ما بين النساء فوق عمر (١٠) سنوات.أما أتجاه نسبة الأمية الأقل في العراق فقد مثله الفئة التي تراوحت قيمها بين (١٠-١٨)، وتتمثل في محافظات ديالى وبغداد اللتان ظهرتا مكانياً ضمن نطاق أمتد وسط منطقة الدراسة فيما ظهرت بقية المحافظات وهي كركوك في شمال منطقة الدراسة والبصرة في جنوبها. لقد مثلت هذه المحافظات الأربع أقل نسبة للأمية بين الأناث وهو ما مثل تقدماً في الأتجاه التعليمي ضمن هذه المحافظات.

أما محافظات صلاح الدين وكربلاء والأنبار فقد اتجهت نسبة الأمية فيها أتجاهاً يواسط التطرف في هذا الأتجاه وكونت نطاقاً أمتد في غرب منطقة الدراسة بالأمتداد الى وسطها.

خريطة (١)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

التباين المكاني للنساء اللاتي يقل تحصيلهن العلمي عن الابتدائي من عمر ١٠ سنوات فأكثر في العراق لسنة ٢٠٠٨

كانت محافظة المثنى هي المحافظة التي مثلت أكثر المحافظات من حيث نسبة عدد النساء اللواتي يقل تحصيلهن العلمي عن الأبتدائي من عمر (١٠) سنوات فأكثر في العراق حسب المحافظة، إذ بلغت النسبة (٦٦%) ويرجع ذلك الى طبيعة المحافظة ذات الطابع القبلي والعشائري.

فيما كانت محافظة بغداد تمثل أقل المحافظات في هذا الأتجاه بنسبة بلغت (٣٢%) ويرجع ذلك الى التنوع السكاني في المحافظة أضافة الى كونها عاصمة الدولة.

ومن خريطة (٢) يظهر أتجاه الصورة المكانية للمحافظات التي كانت تمثل اكبر نسبة للنساء اللواتي لم يستطعن الحصول على الشهادة الابتدائية من عمر (١٠) سنوات فاكثر حيث ظهر ذلك ضمن الفئة التي كانت قيمها بين (٥٠-٦٦%) وضمت اكثر من نصف محافظات العراق وكان ترتيبها من الاعلى الى الاقل

محافظة المثنى، ودهوك، ميسان، السليمانية، وسط، نينوى، القادسية، ذي قار، النجف، واربيل،أما الفئة (٤٤-٤٩) والتي توسطت قيم خريطة (٣) فقد ضمت محافظات صلاح الدين، الأنبار، بابل، كربلاء حسب نسبها من النساء اللاتي يقل تحصيلهن الدراسي عن الأبتدائي لتأتي محافظات بغداد، ديالى، كركوك، البصرة في مقدمة محافظات العراق والتي كانت تمثل أتجاه الصورة المكانية الأقل في نسبة النساء اللواتي يقل تحصيلهن الدراسي عن الأبتدائية.

خريطة (٢)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

كانت محافظة نينوى تمثل أقل نسبة التحاق الاناث في التعليم الثانوي حيث بلغت ١٦،٩ وبذلك بلغ الفرق بين أعلى وأقل نسبة التحاق للأناث في التعليم الثانوي في منطقة الدراسة ٣٩،٥ ويظهر من خريطة (٣) التباين المكاني لهذا المؤشر التي صنفت بياناتها إلى ثلاثة فئات مثلت الفئة الأولى أعلى القيم في نسبة التحاق الاناث في التعليم الثانوي وهي (٣٧،٦٥ – ٥٦،٤٠) % حيث ظهرت مكانيا في أكثر من ثلث محافظات منطقة الدراسة وامتدت صورتها المكانية على شكل نطاقين ومنطقة ظهر النطاق الاول في شمال منطقة الدراسة مثلاً في محافظات دهوك ، سليمانية ، اربيل ، فيما امتد النطاق الثاني في وسط غرب منطقة الدراسة ممتداً إلى شرقها ومثلته محافظات ديالى ، الانبار ، بغداد .

اما محافظة البصرة فقد ظهرت كمنطقة منفردة في جنوب منطقة الدراسة . أما الفئة (٩٠،١٦ – ١٧ ، ٢٥) فقد ضمت أقل محافظات منطقة الدراسة نسبة إلى هذا المؤشر وضمت محافظات نينوى وصلاح الدين التي ظهرت النطاق في شمال منطقة الدراسة فيما انتشرت محافظات واسط ومثنى وميسان كمناطق منفردة من منطقة الدراسة أما بقية محافظات منطقة الدراسة فقد امتدت اهميتها المكانية ضمن الفئة (١٨ ، ٢٥ – ٦٤ ، ٣٧) فضمت محافظات بابل ، وكربلاء ، النجف ، والقادسية وذي قار ، اللواتي ظهرت بصورة نطاق امتد من وسط منطقة الدراسة إلى جنوبها فيما كانت محافظة كركوك تنتمي إلى هذه الفئة أيضاً وامتدت بصورة منفردة في شمال منطقة الدراسة .

مشاركة النساء في سوق العمل

كانت أول خطوة في اتجاه توظيف المرأة مقابل أجر في العراق مع افتتاح معهد تدريب المعلمين عام ١٩٢٣ حيث بدأت النساء بالعمل في سلك التعليم والتمريض وفي الوظائف المكتبية، كان أول حركة نسوية قصيرة الأمد تولت حقوق المرأة في حقبة العشرينات وما تبعها من منظمات تهتم بالمرأة هي في أغلبها مرتبطة بالحزب الشيوعي العراقي[١].

يمثل حضور المرأة في سوق العمل أدنى مستوياته في المنطقة كما تمثل المشاركة المتزايدة مصدراً للنمو المحتمل في الأقتصاد العراقي فمستويات التعليم لمعظم النساء في القوى العاملة متدنية ومن هؤلاء النساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية[٢].

---

[١] Farouk Sluglett, Liberation or Rcpression Pantrab, Nationalism and the women's movnebt inlrag, oxford, 1993, p.64.

[٢] وزارة التخطيط ،مسح الأحوال المعيشية في العراق،بغداد ، ٢٠٠٦ ص١٠٦.

وبحسب تقارير البنك الدولي فأن التزايد السريع في مستويات الأجور الفعلية في فترة السبعينات جعل من الممكن أن يصبح الزوج المعيل الوحيد في الأسرة، وفي فترة الثمانينات وفي خضم الهبوط الاقتصادي والبطالة كانت النظرة السائدة تكمن في ضرورة تفضيل الرجال لاشغال العدد المحدود من الوظائف.

وبحلول الحرب الأيرانية العراقية وعقبها فقد تحولت الحقوق القانونية للمرأة لصالح نظام المجتمع الأبوي الأكثر تحفظاً وتقليداً وأنحدرت حقوق المرأة بشكل أكبر بعد عام ١٩٩٠، واليوم يبدو أن المشكلات الأمنية هي العقبة الأساسية أما حرية عمل المرأة خصوصاً في الأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق ومع ذلك فأن هناك مجموعات نسائية في طور التشكيل في جميع أرجاء الدولة[١]

خريطة (٣)

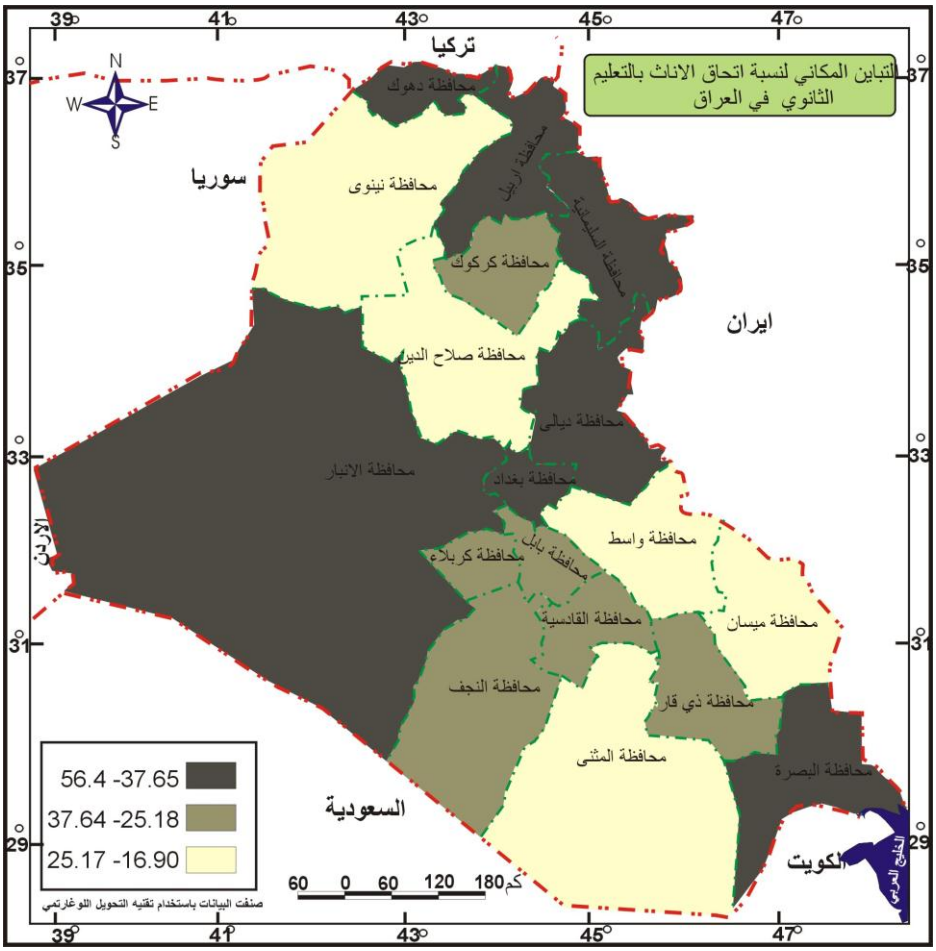

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

[١] Brown and Romano, wonen in post saddam iraq, 2004- p.1-11.

التباين المكاني لمشاركة الإناث في سوق العمل (١٥-٦٤) في العراق لسنة ٢٠٠٨

ظهرت محافظة نينوى كأقل المحافظات في العراق في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (١٥-٦٤) سنة حيث كان (٨%) فقط من النساء ضمن سوق العمل يعملن لسنة ٢٠٠٨ في حين كانت محافظة بابل أكثر محافظات منطقة الدراسة كنسبة مشاركة للمرأة في سوق العمل حيث بلغت (٢٨%).

ومن النظر الى خريطة (٤) التي صنفت بياناتها الى مجموعة من الرتب بطريقة التحويل اللوغارتمي نرى أن أتجاه مشاركة القوة العاملة الأنثوية الأعلى قد ظهر ضمن ست محافظات ظهرت ضمن الرتبة (١٨-٢٨%) وكونت نطاقاً مكانياً واحداً أمتد في وسط منطقة الدراسة مع أن هذه المحافظات قد تباينت في قوة العمل الانثوية كما يظهر في جدول (٢) حيث كانت محافظة بابل هي الاعلى فيما كانت محافظة الانبار اقلها.

وتكشف لنا الهيأة المكانية للرتبة (٨-١٣%) أنها أوسع الرتب أنتشاراً من بقية الرتب حيث ظهرت ثماني من محافظات العراق ضمن هذه الفئة التي تمثل أقل المحافظات مشاركة للمرأة فيها ضمن سوق العمل وهي دهوك ونينوى وكركوك وظهرت صورتها المكانية شمال العراق، وذي قار، والمثنى، وميسان، والبصرة، وكربلاء، وظهرت في جنوب منطقة الدراسة،أما الرتبة التي توسطت قوة العمل الأنثوية الأعلى والأقل ضمن محافظات منطقة الدراسة فقد ظهرت ضمن محافظات السليمانية، وأربيل وأمتدت هيئتها المكانية شمالاً فيما ظهرت محافظتي النحف، والقادسية ضمن نطاق وسط غرب العراق لتظهر بمجملها ضمن الفئة التي كانت قيمها بين (١٤-١٧%).

التباين المكاني للبطالة بين الإناث ضمن سوق العمل (١٥-٦٤) في العراق

من خلال قراءة أتجاهات البطالة بين الأناث في العراق نجد أن محافظة واسط كانت هي أقل محافظة بنسبة (٥%) أرتفعت الى (٤٤%) في محافظة القادسية كأعلى نسبة بطالة للأناث ضمن سوق العمل.

يظهر أتجاه ظهور نسبة البطالة الأعلى في العراق ضمن نطاقين ظهرتا ضمن الفئة (١٩-٤٤%) ظهر الأول في شمال العراق ضمن محافظات دهوك، والسليمانية، وأربيل، ونيوى والثاني ظهر في جنوب العراق ضمن محافظات البصرة والمثنى، وذي قار، والقادسية، كما يظهر ذلك من خريطة (٥) التي تظهر أيضاً محافظة النجف وقد ظهرت مكانياً غرب العراق فيما ظهر أتجاهها ضمن الفئة الوسطى لقيم البطالة بين الأناث في العراق بقيمة (١٥%) وظهرت ضمن الفئة (١٣-١٨%).

أما بقية محافظات العراق فقد كان أتجاه البطالة فيها يقع ضمن الفئة الأقل في نسب البطالة وظهرت ضمن الفئة (٥-١٢%) وقد ظهرت صورتها المكانية ضمن أمتداد واحد من جنوب العراق فوسط غرب العراق.

خريطة (٤)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

خريطة (٥)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

التباين المكاني لوسائل استخدام منع الحمل للمرأة في العراق

من جدول (٢) يظهر أن محافظة السليمانية كانت تمثل أعلى نسبة للنساء اللواتي يستخدم من وسائل منع الحمل حيث بلغت ٦٥،٥ لتتراجع الى ٣٩،٨ في محافظة القادسية التي مثلت أقل محافظة من حيث استخدام وسائل منع الحمل بين النساء وبعد تصنف بيانات هذا المؤشر إحصائياً ظهرت لنا الخريطة (٦) التباين المكاني لقياس وسائل استخدام منع الحمل بين النساء التي قسمت إلى ثلاثة فئات حيث جاءت الفئة الاعلى في قيمتها وهي (٥٥،٣٩ – ٦٥،٥٠) وضمت محافظات كركوك والبصرة واربيل والسليمانية حيث ظهرت بصورة نطاق امتد في شمال منطقة الدراسة ما عدا محافظة البصرة التي ظهرت بصورة منفردة في جنوب منطقة الدراسة ، أما الفئة الأقل في قياس هذا المؤشر وهي (٣٩،٨٠ – ٤٦،٨٨) فقد ضمت أكثر من ثلث محافظات منطقة الدراسة وامتدت بصورة نطاق من شمال منطقة الدراسة مروراً بوسطها حتى جنوبها الغربي ، أما النسبة التي توسطت أعلى وأقل القيم وهي (٤٦،٨٩ – ٥٥،٣٨) وضمت محافظات ديالى وبغداد وكربلاء وواسط والنجف وذي قار وميسان وامتدت هذه المحافظات بصورة نطاق متصل امتد في شرق منطقة الدراسة إلى غربه.

خريطة (٦)

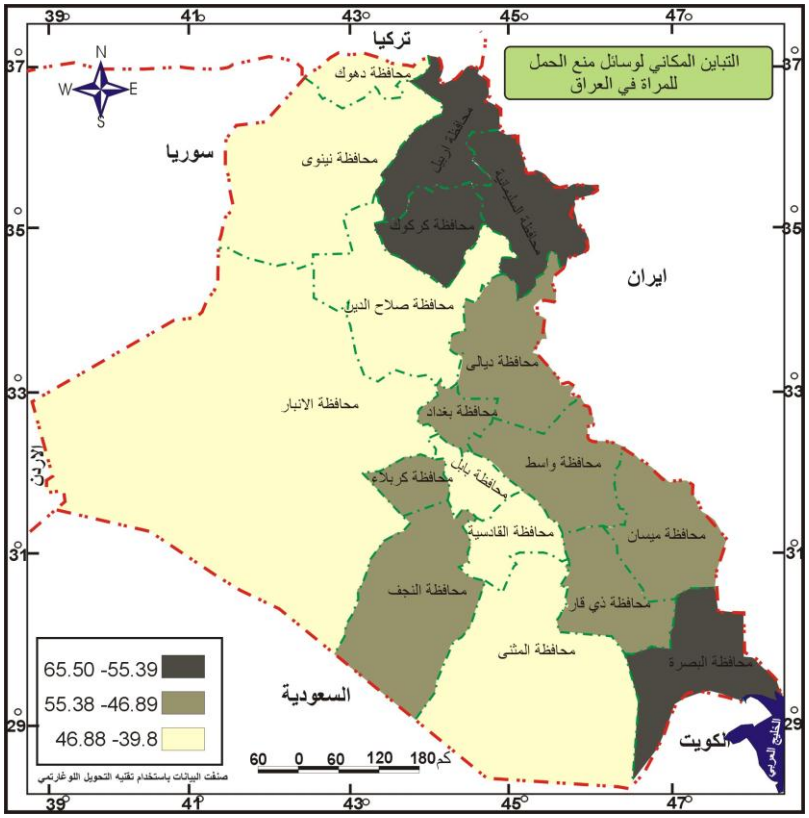

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

المبحث الرابع : التباين المكاني لمؤشرات تمكين المرأة السياسية والإدارية في العراق

التباين المكاني لنسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في البرلمان العراقي لسنة ٢٠١٠

تم في هذا المؤشر قياس نسبة عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في البرلمان العراقي لسنة ٢٠١٠ حيث يظهر في جدول (٢) أن محافظة المثنى كانت تمثل أقل نسبة للبرلمانيات من مجمل إعداد المقاعد في المحافظة حيث بلغت ٤ % فيما كانت محافظة دهوك تمثل أعلى نسبة لهذا العدد حيث بلغت ٣٧.٥ % وهو ما يعد مؤشراً على المشاركة الكبرى للمرأة في صنع القرار السياسي في المحافظة .

ومن خريطة (٧) تظهر لنا ثلاثة اتجاهات لقياس نسبة هذا المؤشر في العراق حيث قسمت الخريطة لوغارتميا إلى ثلاثة فئات مثلت الفئة الأولى (١٨.٧٩ – ٣٧.٥) الأعلى في قيمتها لدرجة قياس هذا المؤشر حيث ضمت ثلثي عدد محافظات العراق والتي امتدت مكانياً على شكل نطاق من شمال الى جنوب منطقة الدراسة اما الفئة الأقل في عدد مقاعد وهي (٤ – ٨.٤٣ %) فقد ضمت محافظتي صلاح الدين والمثنى كأقل محافظات العراق تمثيلاً للنساء في البرلمان حيث ظهرت الصورة المكانية لها على شكل منطقتين منفردتين شمال وجنوب منطقة الدراسة على التوالي

أما الفئة (٩.٢١ – ١٧.٧٨ %) التي مثلت اتجاه توسط قياس هذا المؤشر حيث ضمت محافظات كركوك وديالى والسليمانية التي ظهرت بصورة نطاق شمال شرق منطقة الدراسة إضافة إلى محافظة كربلاء كمنطقة منفردة في وسط منطقة الدراسة .

وبذلك يظهر اتجاه تراجع أهمية التمثيل البرلماني للنساء في منطقة الدراسة من منطقتين من شمال وجنوب منطقة الدراسة إلى انحاء مختلفة من منطقة الدراسة حيث تبدأ بالتصاعد في قيمتها .

التباين المكاني للمشرعات والمسؤلات والاداريات في العراق سنة ٢٠١٠ .

ظهرت محافظة بغداد كأكبر المحافظات من حيث نسبة المشاركات والمسؤلات والإداريات من مجمل أرقام هذه المؤشرات في المحافظة حيث بلغت ٢٩.٧ % لتنخفض إلى ١٢.١ % في مجموعة من المحافظات مثل نينوى وكركوك وديالى والانبار وواسط أنما يفسر توفق محافظة بغداد في هذا المجال يرجع إلى كونها عاصمة البلاد وتمثل الثقل الحضري للسكان من مجمل إعداد السكان .

ومن خريطة (٨) التي صنفت بياناتها إلى مجموع من الفئات نرى أن اتجاه قياس هذه المؤشرات يظهر بصورته الأعلى ضمن الفئة (٢١.٩٨ – ٢٩.٧٠) وضمت محافظات بغداد ، بابل ، كربلاء ، صلاح الدين ، النجف ، القادسية ، المثنى وظهرت هيئها المكانية على شكل نطاق طولي من شمال الى جنوب منطقة الدراسة

إما الفئة الأقل في نسبة هذا التمثيل وهي ١٢.١ إلى ١٦.٢٩ فقد ضمت أكثر من مثلث عدد محافظات منطقة الدراسة وظهرت هيئتها المكانية على شكل نطاقين ظهر النطاق الأول في شمال غرب المنطقة الدراسة ممثلا في محافظات نينوى كركوك وديالى ، والانبار . فيما ظهر النطاق الأخر في جنوب منطقة الدراسة ممثلا في محافظات واسط ، ذي قار ، ميسان ، البصرة .

اما الفئة التي توسطت قياس اتجاه أعلى وأقل هذا المؤشر وهي (١٦.٣ – ٢١.٩٧) % فضمت محافظات دهوك ، السليمانية ، اربيل ، وهي بذلك كونت نطاقاً مكانياً في شمال منطقة الدراسة بالاعتماد إلى شمال .

خريطة (٧)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

خريطة (٨)

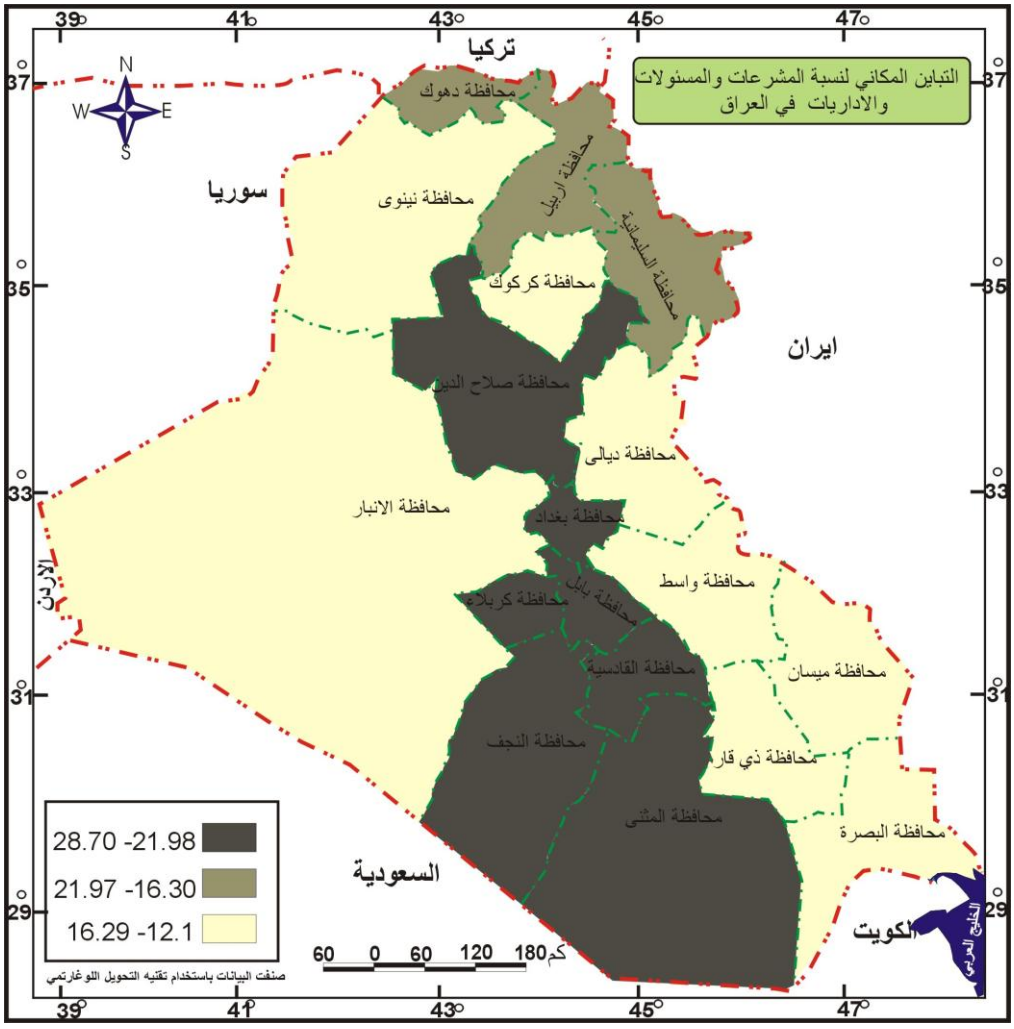

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

التباين المكاني للمهنيات والعاملات والتقنيات في العراق لسنة ٢٠١٠ .

يظهر من جدول (٢) أن محافظة صلاح الدين كانت أقل محافظات منطقة الدراسة تعاني من انخفاض قياس هذا المؤشر لتمكين حال المرأة في المحافظة حيث بلغ ٣٣.٢ في المحافظة فيما ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠% في محافظة ذي قار ويظهر من خريطة (٩) التي تظهر التباين المكاني لتوزيع مؤشرات المهنيات والعاملات والتقنيات في منطقة الدراسة . أن الفئة الأقل في قيمتها وهي (٣٧.٢ – ٣٨.٠١) وهي الفئة الأقل في قيمتها بنسبة قياس هذا المؤشر في منطقة الدراسة كانت قد ظهرت بصورة نطاق ضم محافظات نينوى والانبار وبغداد وصلاح الدين حيث كانت صورته المكانية تمتد من وسط غرب منطقة الدراسة إلى شمالها فيما ظهرت محافظة ميسان لمنطقة منفردة في جنوب شرق منطقة الدراسة إلى شمالها فيما ظهرت أيضاً ضمن هذه الفئة . أما قوة أتجاه قياس هذا المؤشر والذي توسط أعلى وأقل القيم فقد ظهرت في أكثر من ثلث محافظات منطقة الدراسة والتي وقعت ضمن الفئة

(٣٨،٠٢ – ٣٤،٥٥) وظهرت صورتها المكانية على شكل نطاق واربعة مناطق منفردة وكما يظهر في خريطة (٩) أما الفئة الأعلى في اتجاه هذا المؤشر وهي (٤٣،٥٦ – ٥٠) وقد ظهرت مكانيا على شكل دائرة أمتد في شرق منطقة الدراسة إلى غربها ممثلاً بمحافظات بابل وواسط والنجف والمثنى وذي قار أما محافظة السليمانية فقد ظهرت بصورة منفردة في شمال شرق منطقة الدراسة

خريطة (٩)

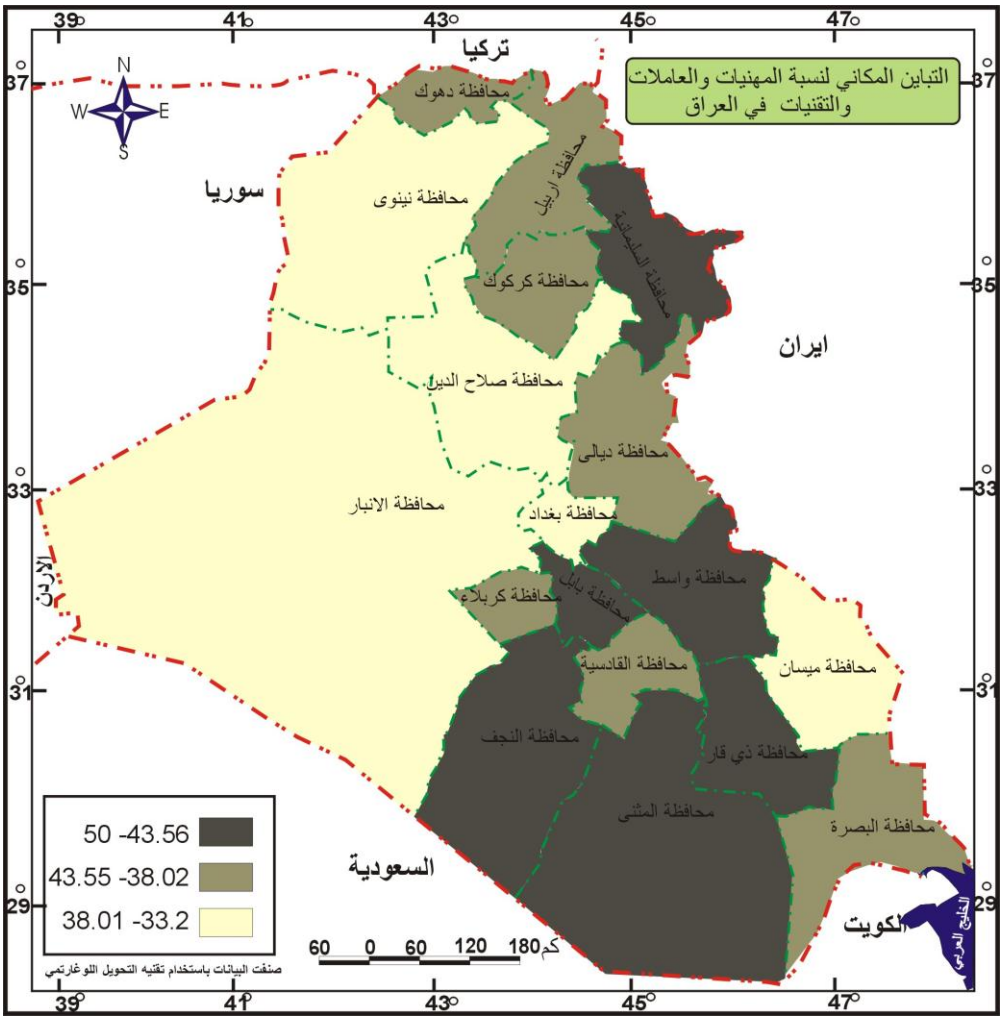

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

يظهر من جدول (٢) ان محافظة واسط كانت تمثل اقل نسبة لقيمة معيار تمكين المرآة بلغت ٥١% لترتفع الى ٧٤ % في محافظة اربيل ودهوك اللتان مثلتا اعلى معيار لتمكين المرآة في العراق ، وقد تباينت بقية محافظات العراق من حيث نسبة التمكين للمرآة حيث تم تصنيف هذه البيانات الى ثلاث فئات اظهرتها خريطة (١٠) حيث ظهرت الفئة الاولى (٠.٦٦- ٠.٧٤) الاكبر في قيمتها وضمنت عشرة محافظات كما يظهر من خريطة (١٠) وبذلك نرى ان القيم الاكبر في محافظات العراق تتمتع فيها المرآة بالقدرة الاكبر من حالة التمكين اما الفئة الاقل لمقياس حالة التمكين وهي (٠.٥١- ٠.٥٧) فقد ضمت محافظات كركوك وديالى وواسط وامتدت مكانياً على شكل نقاط في شرق منطقة الدراسة .اما الفئة (٠.٥٨ – ٠.٦٥) التي توسطت اعلى واقل القيم فقد ضمت محافظات نينوى والانبار وبابل وظهرت صورتها المكانية على شكل نطاق في غرب منطقة الدراسة وكذلك محافظتي ميسان وذي قار اللتان ظهرتا بصورة نطاق في جنوب منطقة الدراسة .

خريطة(١٠)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

جـــــدول (2) النسب المئوية لمؤشرات تمكين المرأة في العراق كإحدى أهداف الألفية

المحافظه	التحصيل الدراسي اقل من الابتدائي / نساء	التحاق الاناث بالتعليم الثانوي	مشاركه الاناث في سوق العمل	البطاله بين الاناث	لمقاعد البرلمانية	المشرعات والمسؤلات والاداريات	المهنيات والعاملات والتقنيات	النساء الاميات	وسائل منع الحمل للمتزوجات من 15- 49	مقياس تمكين المرأة
نينوى	58	16.9	8	35	25	12.1	34.2	30	41.6	0.62
كركوك	39	28.6	10	9	15.4	12.1	40.3	18	56.4	0.56
ديالى	32	42.1	20	8	16.7	12.1	4.9	10	48.1	0.56
الانبار	46	38	19	10	21.4	12.1	37.4	22	45.3	0.61
بغداد	32	41.6	24	9	32.5	29.7	37	14	53	0.73
بابل	46	32.6	28	7	27.3	29.3	45.7	26	40	0.61
كربلاء	45	31.4	13	6	16.7	29.3	39.7	23	49.6	0.76
واسط	59	25.4	24	5	33.3	12.1	45.3	37	52	0.51
صلاح الدين	47	21.2	20	10	9.1	29.3	33.2	23	40.8	0.68
النجف	54	36.7	17	15	22.2	29.3	46.4	28	55	0.70
القادسية	57	27.8	15	44	25	29.3	41.1	34	39.8	0.74
المثنى	66	20.3	12	19	4	29.3	45.4	37	42.3	0.67
ذي قار	56	26.9	10	28	30.8	15.7	50	33	50	0.63
ميسان	61	19.4	11	5	33.3	15.7	36.6	31	55.6	0.63
البصرة	43	38.5	11	20	35.3	15.7	41.2	18	56.1	0.69
دهوك	62	47.5	10	20	37.5	17	40.6	40	40.6	0.74
السليمانية	59	56.4	17	27	16.7	17	48.9	37	65.5	0.67
اربيل	52	47.9	16	20	33.3	17	42.1	36	62.1	0.74

المصـــدر : 1- الامم المتحدة ، وحدة تحليل اوضاع الهشاشة ورسم الخرائط ، 2008

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي لتكنلوجيا المعلومات ، تقرير التنمية البشرية في العراق ، 2008

الاستنتاجات

١_هناك توجها نحو تضييق الفجوة بين النساء والرجال في مراكز صنع القرار التي تجاوزت بشدة نسبة (١٢,٧%)قبل عام ٢٠٠٣ اذا بح عددهن (٤)وزيرات و(٣٤٢) امراة مابين وكيل ووزير ومستشار ومفتش عام ومدير عام ومعاون مدير عام في حين شكلت النساء نسبة (٢%)فقط في السلطة القضائية لعام ٢٠٠٨الا ان هذا التحسن لايعكس بالضرورة مسارا ايجابيا نحو تقليص الفجوة بين النساء والرجال ٠

٢_اوجدت الدراسة ان اتجاه نسبة الامية الاعلى ظهرت ضمن الفئة (٢٤_٤٠)سنة وظهرت ضمن نطاقين في منطقة الدراسة الاولى شمالها ومثلت محافظات نينوى ودهوك والسليمانية واربيل وظهر النطاق الثاني في جنوب ووسط العراق ممثلا بمحافظات النجف وبابل والقادسية وذي قار وواسط والمثنى وميسان ٠

٣_أظهرت الدراسة ان محافظة المثنى مثلت اكثر المحافظات من حيث نسبة عدد النساء الواتي يقل تحصيلهن العلمي عن الابتدائي من عمر (١٠)سنوات فاكثر في العراق حسب المحافظة اذ بلغت النسبة (٦٦%)ويرجع ذلك الى طبيعة المحافظة ذات الطابع القبلي والعشائري ٠

٤_اتجاه مشاركة القوة العاملة الأنثوية الأعلى قد ظهر ضمن ست محافظات ضمن الترتيب بطريقة التحويل اللوغارتمي وضمن الرتبة (١٨_٢٨%) وكونت نطاقا مكانيا واحدا امتد في وسط منطقة الدراسة مع ان هذه المحافظات قد تباينت في قوة العمل الأنثوية الا ان محافظة بابل هي الاعلى فيما كانت محافظة الانبار اقلها ٠

٥_هناك تباين مكاني في قياس وسائل استخدام وسائل منع الحمل بين النساء في العراق فكانت الفئة الأعلى في قيمتها بين (٥٥,٣٩_٦٥,٥٠)ضمت كركوك البصرة واربيل والسليمانية اما الفئة الاقل في القياس هي (٣٩,٨٠ _٤٦,٨٨)ضمت اكثر من ثلث المحافظات في منطقة الدراسة وامتدت بصورة نطاق من شمال العراق مرورا بوسطه ضمن جنوبه الغربي ٠

٦_تظهر الدراسة ثلاثة اتجاهات لقياس تمكين المراة برلمانيا في العراق حيث صنفت لوغارتميا الى ثلاثة فئات مثلت الفئة الاولى (١٨,٧٩_٣٧,٥) الاعلى في قيمتها ضمن ثلثي عدد محافظات العراق اما الفئة الاقل في عدد المقاعد هي (٤_٨,٤٣)فقد ضمت محافظتي صلاح الدين والمثنى كاقل محافظات العراق تمثيلا للنساء في البرلمان ٠

٧_وجد ان مجافظة بغداد الأولى بين المحافظات من حيث نسبة المشاركات والمسؤلاتوالداريات من مجمل ارقام هذه المؤشرات في المجافظة اذ بلغت ٢٩,٧% لتنخفض الى (١٢,١%) في مجموعة من المحافظات مثل نينوى وكركوك وديالى والانبار وواسط ٠

٨_اظهرت الدراسة ان محافظة صلاح الدين كانت اقل محافظات منطقة الدراسة تعاني من انحفاض قياس مؤشر تمكين المراة مهنيا وتقنيا اذ جاءت نسبة المحافظة (٣٣,٢%)فيما ارتفعت هذه النسبة الى (٥٠%) في محافظة ذي قار ٠

٩- بينت الدراسة ان محافظة واسط كانت اقل نسبة لقيمة معيار تمكين المراة بلغت (٥١%) لترتفع الى (٧٤%)في محافظة اربيل ودهوك اللتان مثلتا اعلى معيار لتمكين المراة في العراق ٠

المصادر

الكتب

١-البطيحي ، الاستخدام الامثل لتقنيات التصنيف الكمية في الدراسات الجغرافية ،بغداد ، بيت الحكمة ١٩٨٩،

٢_تحرير ،ايفن ايزك حداد وجون اسبوزتو،الاسلام والجنوسة والتغير الاجتماعي ،الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٣ ٠

٣-صالح ،حسن عبد القادر ،التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والاقليمية ،دار وائل للنشر ،عمان ، ٢٠٠٢ الاصدارات

٤_جريدة الصباح ' الاسرة والمجتمع المدني ، العدد ١٨٤٣ ،

٥_دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨

٦_دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٠

٧_رشيد ،اسماعيل جميل ، المراة العراقية تقدم يسبقه تراجع ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطنية ٢٠٠٧

٨_اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ،٢٠١٠، التقرير الوطني الاول حول حالة السكن في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهاف الانمائية للالفية ،٢٠١١

٩_ مسح الاصول المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤

١٠-النداوي ،نهلة نرصد حقوق وحريات المراة في العراق لعام ٢٠٠٦ ، مجلة الحوار المتمدن العدد ٢٠٧٥، ٢٠٠٧ ٠

هيئات حكومية

١١–الامم المتحدة ، النوع الاجتماعي في الاهداف النمائية للالفية ،٢٠٠٧ ٠

١٢_البنك الدولي نادماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والراى ،ترجمة هشام عبد الله ،المؤسسة العربية للنشربيروت ،٢٠٠٤ ٠

١٣–وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ،٢٠٠٩ ٠

١٤_وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لعام ٢٠٠٩ ٠

١٥_وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،المرأة والرجل في العراق ،قضايا وإحصاءات ، المطبعة الوطنية ،٢٠٠٩ ٠

١٦_وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،مسح الأحوال المعيشية في العراق ،٢٠٠٦ ٠

١٧_وزارة الصحة ،التقرير السنوي لسنة ٢٠١١ ٠

١٨–وزارة الصحة ،التقرير المعمق لمسح وفيات الأمهات والأطفال في العراق ١٩٩٩، ٢٠٠٤

١٩_اليونسكو ،تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠ ،باريس ٢٠٠٠ ٠

المصادر الاجنبية

Adninnat co-grdination (20unitd Nation Economic and Social Council,

1940 Connittee ,twentieth report ,

[2]1arouk Sluglett, Liberation or Rcpression Pantrab, Nationalism and the women's movnebt inlrag, oxford, 1993

22own and Romano, wonen in post saddam iraq, 2004